

الاختراق الصهيوني لفلسطين أواخر القرن 19م، وموقف السلطان عبد الحميد الثاني منه (1876-1909م).

عبد الرحمن قدوري

أستاذ محاضر أ جامعة سعيدة الدكتور الطاهر مولاي،
abderrahmane.kaddouri@univ-saida.dz

محمد بلقاضي

أستاذ محاضر ب جامعة الجلفة زيان عاشور،
m.belkadi@univ-djelfa.dz

تاريخ الإرسال: 2022 / 12 / 15 ؛ تاريخ القبول: 2023 / 04 / 20

The Zionist penetration of Palestine at the end of the 19th century, and the position of Sultan Abdul Hamid II on it (1876-1909).

Abstract:

Palestine at the end of the Ottoman era witnessed a clear infiltration of the Jews, as their first settlement was established in 1837 AD and most of them settled in Jerusalem. When Sultan Abdul Hamid II took power in 1876 AD, he made a prominent effort to prevent Jewish settlement, but he could not stop the Zionist seizure of land in Palestine due to the internal and external circumstances that controlled the fate of the entire Ottoman Empire, as the countries of Europe stood with all their political and financial weight behind the Zionist movement, and the military power of the state declined as a result of its continuous wars with Russia. Confronting internal rebellions in various provinces, the Ottoman administration was plagued by corruption, which facilitated the secret sale of land away from state control.

Keywords: Ottoman Empire; Zionism; Jews; Palestine; Abdul Hamid II. □

الملخص:

شهدت فلسطين أواخر العهد العثماني تسلاً واضحاً لليهود، حيث تأسست أول مستوطنة لهم عام 1837م، واستقر أكثرهم بالقدس ، وحين تولى السلطان عبد الحميد الثاني الحكم عام 1876م، بذل جهداً بارزاً في منع الاستيطان اليهودي لكنه لم يستطع إيقاف الاستيلاء الصهيوني على الأراضي في فلسطين، نتيجة لظروف داخلية وخارجية تحكمت في مصير الدولة العثمانية كلها، حيث وقفت دول أوروبا بكل ثقلها السياسي والمالي خلف الحركة الصهيونية، وتراجعت القوة العسكرية للدولة نتيجة لحروبها المستمرة مع روسيا، ومواجهة التمردات الداخلية في مختلف الأقاليم، كما كانت الإدارة العثمانية تعاني من الفساد مما سهل بيع الأراضي سراً بعيداً عن رقابة الدولة.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية؛ الصهيونية؛ اليهود؛ فلسطين؛ عبد الحميد الثاني.

مقدمة:

تعتبر قضية فلسطين من أبرز القضايا التي شغلت العالم الإسلامي منذ أكثر من عشرة قرون، حيث دخل هذا الأخير في صراع طويل مع الغرب المسيحي، في إطار الحروب الصليبية ثم الحركة الصهيونية في العصر الحديث، وكانت الخلافة الإسلامية في بغداد ثم القاهرة ثم إسطنبول، تعمل جاهدة على رد أي عدوان على الأمة

الإسلامية وخاصة في الشام وفلسطين، وقد تصدرت قضية فلسطين واجهة الأحداث منذ نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م، وتباينت مواقف الدولة العثمانية منها وفقاً لظروف داخلية وخارجية.

وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية التغلغل الصهيوني في فلسطين على العهد العثماني، ودور السلطان عبدالحميد الثاني في مقاومته، خاصة في الفترة الأخيرة من القرن 19م، حيث برزت شخصيته القوية، وصرامته في التعامل مع الحركة الصهيونية، ولكن ضعف الدولة وضغط القوى الأوروبية وروسيا قد ساهم بشكل كبير في إضعاف السلطنة العثمانية، واستغلال الامتيازات لزيادة النفوذ داخل الدولة، كما أن الحركة القومية داخل البلاد العثمانية قد ساهمت بشكل أو بآخر في تغذية روح التمرد والمقاومة لأي شكل من أشكال الوحدة في إطار الخلافة الإسلامية.

واعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي السردى لدراسة وتحليل ما تضمنته مختلف المصادر والمراجع من معلومات مرتبطة بالموضوع.

تمهيد:

خضعت فلسطين للحكم العثماني بعد هزيمة المماليك في معركة "مرج دابق" شمال حلب 24 أوت 1516م، في عهد السلطان سليم الأول، وقد شهدت خلال هذا العهد تغيرات عديدة في مجالات مختلفة اقتصادياً واجتماعياً، وعاشت الأقليات الدينية خاصة طائفة اليهود في أمن ورخاء في ظل قانون الملل والنحل الذي كان سائداً في أقاليم الدولة

العثمانية، على عكس البطش والقمع الذي كانت تعاني منه في أوروبا والعالم.

وتعرضت الدولة العثمانية لضغوط شديدة خاصة في مرحلة الضعف، من طرف الدول الأوروبية التي استغلت الامتيازات الممنوحة من طرف الباب العالي، كحجة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، خاصة ما تعلق بدعم القناصل الأوروبيين للحركة الصهيونية وسعيها لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

لقد كانت الدولة العثمانية ملاذاً آمناً بالنسبة لليهود، الذين عاشوا أياماً عصيبة في وسط وغرب أوروبا، ثم روسيا وبولونيا وأوكرانيا لاحقاً، حيث استقروا في مدن كبيرة مثل إسطنبول وأدرنه وسالونيك، كما استقرت أعداد مهمة منهم في مدن فلسطين مثل الخليل، والقدس، وصفد وطبرية، ورغم هذا فلم تجد الدولة حتى نهايات القرن 19م أي مشكلة بوجود اليهود في فلسطين، فقد عاشوا كأقلية مطمئنة باعتبارهم من رعايا الدولة العثمانية، كما أنهم لم يتبنوا أي حركة انفصالية. (أوزدمير، 2013، صفحة 100).

شخصية تيودور هرتزل:

يعتبر تيودور هرتزل (1860-1904) مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة، وواضع الأسس العقائدية للصهيونية السياسية (انظر التعليق رقم 01)، حيث كان يرى أن السبيل الوحيد لحل القضية اليهودية هو جعلها قضية سياسية تُبحث جدياً في المحافل الدولية والأوساط اليهودية،

والفكرة التي يجب أن تتجمع حولها الجهود لتتحول من حلم إلى واقع هي فكرة الدولة اليهودية.

ولم يحدد هرتزل فلسطين مكانا وحيدا للدولة اليهودية على الرغم من كونها الوطن التاريخي فقد فكر في الأرجنتين، وسيناء، وقبرص، وشرق إفريقيا والكونغو، ودعا تنفيذ مشروع إلى إنشاء جمعية يهودية وكالة يهودية الأولى للإعداد السياسي والعلمي، والثانية لتنفيذ البرامج العملية، وقد مثل فكر هرتزل نموذجا كلاسيكياً للفكر الاستعماري الأوروبي الذي ساد القرن التاسع عشر. (طرين، 1993، صفحة 25)

إلى جانب نشاطه السياسي، سعى هرتزل باستمرار لإقامة الأساس التنظيمي للحركة الصهيونية، واتجهت محاولاته نحو عقد مؤتمر عام، يحضره مندوبون عن الجاليات اليهودية في أوروبا وغيرها، لوضع أسس المشروع الصهيوني وخطواته التنفيذية.

وقد نجح ثيودور هرتزل في عقد المؤتمر الصهيوني الأول برئاسته في مدينة "بازل" بسويسرا سنة 1897، ووضع ما عرف باسم برنامج بازل الصهيوني، وأسس المؤتمر المنظمة الصهيونية العالمية، وأقر نظامها الداخلي وهيكلها التنظيمي وشروط العضوية، بعد هذا المؤتمر توجهت الحركة الصهيونية للعمل على جبهتين في آن واحد: الجبهة الداخلية بهدف استكمال تنظيماتها، وكسب ولاء اليهودية العالمية، والجبهة الخارجية بهدف كسب تأييد حركة الاستعمار الأوروبي العالمي. (طرين،

1993، صفحة 26)

كان هرتزل يتميز بالذكاء والفطنة والمرونة السياسية، فقد اتصل بالسلطان عبد الحميد وأكد له كذبا وزورا أن الصهيوينيين يكونون الولاء للدولة العثمانية ولسلطانها، وأن المنظمة الصهيونية اعترضت على كل تسلل يهودي إلى فلسطين من دون موافقة السلطات العثمانية. (التتشة، 1991، صفحة 176) وأكد له أن فوائد حمة ستجنيتها الدولة العثمانية إذا أذنت لليهود في إقامة دولة ذات حكم ذاتي في فلسطين، فأثرياء اليهود على استعداد لسحب رؤوس أموالهم من البلاد التي يقيمون فيها ونقلها إلى فلسطين لاستخدامها في استغلال موارد البلاد الاقتصادية، وفي ثنايا الحديث عرض على السلطان تقديم معونات ضخمة تساعد على تدعيم المركز المالي للحكومة العثمانية في وقت كانت موازنة الدولة تعاني عجزا يعكس أزمات مالية عنيفة تهدد بانقراض الاقتصاد العثماني. (الشناوي، 1985، صفحة 973)

بوادر الهجرة اليهودية:

قام اليهود بأول هجرة عملية إلى فلسطين عام 1837م وأقام موشي مونفيتور MOSHA MONTVIOR أول مستوطنة لهم في نهاية حكم محمد علي باشا، ووصل عددهم إلى 1500 نسمة، واستمرت في التزايد حتى وصل عددهم عام 1860م حوالي 15 ألفا، وسنة 1881م حوالي 22 ألف نسمة، واستقر أكثرهم في القدس. (أوزدمير، 2013، صفحة 98).

لم يتضمن قانون الأراضي في الدولة العثمانية مع بداية الهجرات اليهودية المؤرخ في عام 1867م أي بنود من شأنها منع شراء اليهود للأراضي في فلسطين وتملكها، ولذا كان اليهود يراجعون قنصليات الدول الغربية استناداً إلى هذا القانون، ويقومون تحت رعايتها بشراء الأراضي منها بأموال تزيد عن قيمة نظيرتها في منطقة فلسطين، كما اتبع اليهود طريقة الإقراض وأخذ الأراضي رهناً بعد ذلك، وأسسوا مصرفاً خاصاً بذلك في إنجلترا. (أوزدمير، 2013، صفحة 102).

لقد كان موقف الدولة العثمانية خلال هذه الفترة متساهلاً مع إنشاء المستوطنات الزراعية اليهودية في فلسطين، وذلك لقناعة العثمانيين بأن الهجرة اليهودية لا تشكل خطراً على فلسطين، وأن الهدف من إقامة المستوطنات هو تطوير وإنماء الزراعة وتحسين الوضع الاقتصادي في فلسطين، بينما كان الهدف الرئيسي هو بناء مراكز لتدريب اليهود على العمل الزراعي لأسباب استيطانية واقتصادية وسياسية تتعلق بالأمان اليهودية في فلسطين. (حلاق، 1999، صفحة 80).

موقف السلطان عبد الحميد الثاني:

أرسل السلطان عبد الحميد بعد توارد الأخبار إليه بالأنشطة المريبة لليهود في فلسطين إلى سفراء الدولة العثمانية في كل من واشنطن وبرلين، فيينا، لندن وباريس، لتعقب الحركة الصهيونية وإرسال تقاريرهم عنها إلى السلطان، كما أرسلت الدولة مخبرين عثمانيين إلى الاجتماعات الصهيونية في أوروبا، وطلبت منهم إرسال قصاصات الصحف والمجلات

الأوروبية المتعلقة بنشاط اليهود في أوروبا، وأبلغ أوامره إلى نظارة الشؤون العقارية بعدم بيع الأراضي للمهاجرين إلى فلسطين. (عبد الحميد الثاني، 1991، صفحة 54).

وقد وصل إلى علم السلطان عبد الحميد أن أفواجا من اليهود لا تزال تتعاقب على فلسطين، إذ كان قناصل بعض الدول الأوروبية في فلسطين يتدخلون لصالح اليهود مستغلين نظام الامتيازات الأجنبية، ولأن اليهود كانوا يصطنعون بعض الوسائل للتحايل على القانون، فرأى السلطان منع هذا التدفق اليهودي على فلسطين، لذا أصدر في نوفمبر عام 1900م فرمانا يحدد إقامة الزائرين اليهود لفلسطين بمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور (العبدالله، 2016، صفحة 112).

وعلى الرغم من أن السلطان كان قد أصدر فرمانا على غراره سنة 1887م، فقد ثارت نائرة اليهود على فرمان 1900م، ودفخوا بعض الحكومات الأوروبية وغيرها إلى الاحتجاج عليه لدى السلطان، فأبلغت الحكومة الإيطالية الباب العالي أنها لا تميز بين رعاياها المسيحيين ورعاياها اليهود، ومن ثم فهي تحتج على صدور هذا الفرمان، وتلاها السفير الأمريكي الذي قدم في اليوم الثامن والعشرين من شهر فبراير عام 1901م احتجاجا مماثلا باسم حكومته، وكذلك نهجت الحكومة البريطانية هذا النهج، وكان رد الباب العالي أن فرمان سنة 1900م ليس أمرا جديدا فهو تجديد لفرمان سابق مماثل (عبد الحميد الثاني، 1991، صفحة 55).

ورأى عبد الحميد كي يخفف من حدة هذه الاحتجاجات أن يقابل في قصره هرتزل زعيم الحركة الصهيونية، وتمت المقابلة في اليوم السابع عشر من شهر مايو 1901 (العبدالله، 2016، صفحة 118) فعرض من خلالها هرتزل مشروعا خطيرا يقضي بأن يصدر السلطان فرمانا يسمح لليهود الأجانب بالهجرة إلى فلسطين، والتوطن فيها، إضافة إلى منحهم قسما وافرا من الحكم الذاتي، وبالمقابل يدفع اليهود عند صدور فرمان مبلغا كبيرا من المال قدر بثلاثة ملايين جنيه، ثم يقومون بدفع جزية سنوية للدولة العثمانية، لكن السلطان عبد الحميد رفض المشروع جملة وتفصيلا، كما رفض مقابلة هرتزل مجدداً. (عبدالحميد الثاني، 1991، صفحة 141)

كما رفض السلطان عبد الحميد مشروعا آخر يقضي بإقامة جامعة عبرية في القدس، استهدفت الصهيونية من خلالها استقطاب عدد كبير من الأساتذة اليهود في جامعات العالم والباحثين اليهود إلى فلسطين، لتكون هذه الجامعة دعامة وركيزة علمية للدولة اليهودية المرتجاة في فلسطين، ووسيلة للتسلل الثقافي على أعلى المستويات إلى فلسطين (الشناوي، 1985، صفحة 977).

وعلى الرغم من فشل الزعماء الصهاينة في إقناع السلطان العثماني بمشروع الدولة اليهودية في فلسطين، فقد كانت جمعية الاستعمار اليهودي تتواصل نشاطها بالأساليب غير القانونية بشراء الأراضي عن

طريق الرشوة مع الإدارة التركية الفاسدة. (حلاق، 1999، صفحة 118)

ولكن مما يؤاخذ عليه السلطان عبد الحميد الثاني تجاه المسألة الفلسطينية أنه أصدر فرمانات جزئية لصالح بعض اليهود وأذن لهم بمقتضاها لشراء بعض مساحات محدودة من الأرض الفلسطينية، وقد استغل اليهود على عاداتهم هذه الفرمانات فأقاموا عدة مستعمرات أشرفت عليها أجهزتهم المالية والفنية لتمويل الهجرة اليهودية إليها وتأسيس المستعمرات فيها واستصلاح أراضيها واستغلالها اقتصاديا، وليس في إمكان المؤرخ أو الباحث أن يجد تفسيراً أو تبريراً لموافقة السلطان على إصدار هذه الفرمانات الجزئية، بالقول بأن السلطان تعرض لضغوط دول أوروبية كبرى لم يقو على الوقوف في وجهها. (نصيرات، 2014، صفحة 71) كما أن هذه الفرمانات كانت سندا قويا للحركة الصهيونية للتوسع في شراء مزيد من الأراضي الفلسطينية سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة، كما لا يمكن القول بأن السلطان عبد الحميد لم يكن يتوقع أن موافقته تكون بداية لتهويد فلسطين، لأن ذلك مجرد السلطان من صفات الحنكة السياسية والحصافة التي يتمتع بها، ولكن على الرغم من ذلك، فقد ساهمت سياسته في التخفيف والحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين (نصيرات، 2014، صفحة 131).

ويتضح هذا النجاح في أنه لما احتلت بريطانيا والجيش العربي بقيادة فيصل، فلسطين في سبتمبر عام 1918م وأخضعتها للحكم العسكري البريطاني، طبقت عليها نظام الانتداب مباشرة، وقامت الحكومة البريطانية بفتح أبواب فلسطين أمام هجرة اليهود. (الشناوي ، 1985 ،
صفحة 995)

أثر التنظيمات العثمانية على يهود فلسطين:

نتيجة لطموحات محمد علي الكبير في التوسع، والحروب التي اضطرت الدولة العثمانية خوضها ضده في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، والتي نجم عنها احتلال ابنه إبراهيم باشا لسوريا ولبنان وفلسطين، تنبه السلطان محمود الثاني للأخطار الداخلية، وهذا فضلا عن الأخطار الخارجية المتجسدة بأطماع الدول الكبرى فكان لابد من إصلاحات داخلية درء للخطرين معا، فصدرت القوانين الإصلاحية الشهيرة بالتنظيمات في مطلع عهد ولده السلطان عبد المجيد، وعرفت بخط «كولخانة» لسنة 1839.

وأبرز ما في هذه التنظيمات الأولى: إقرار المساواة بين الرعايا، واعتراف الدولة بحقوق الأفراد وحياتهم على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وأجناسهم ولغاتهم، وقد شمل ذلك اليهود. (الحوت، 1991،
صفحة 390)

لقد كانت هذه الإصلاحات، مظهراً من مظاهر خضوع الدولة العثمانية لضغوط القوى الأوروبية الهادفة إلى تحسين وضع المسيحيين في البلدان

التابعة لها، وكان إقدام الدولة على تحسين وضع رعاياها من المسيحيين واليهود يهدف إلى نيل تأييد القوى الأوروبية ضد روسيا خلال حرب القرم ما بين 1853 و1856م، كما ألغت الدولة الجزية عام 1855م مقابل التزام هذه الأقليات بدفع ضريبة «البدل» في مقابل عدم تأديتها للخدمة العسكرية، وهي الضريبة التي عرفت بين العامة باسم «عسكرية-عسكر». (أتينجر، 1995، صفحة 46)

منحت الحكومة العثمانية الخاخام الأكبر سنة 1842 منصبا رسميا، كما منحته صلاحية إصدار الأحكام القضائية في المنازعات بين اليهود، وصلاحية اختيار معاونيه من القضاة اليهود، وأصبحت له صفة رسمية كالمسؤولين الكبار في القدس، كما أصبح يمثل الطائفة اليهودية في كل العلاقات بالطوائف المسيحية، وقد وضع له العثمانيون مكتبا إلى جانب الرؤساء الروحيين المسيحيين، مما أدى إلى تزايد قوة الاستيطان اليهودي، وتزايدت معها قوة الخاخامات في فلسطين، ليس فقط باعتبارهم كعلماء في الشريعة اليهودية، وإنما كرجال دين ذوي صلاحيات واسعة في المجتمع اليهودي. (أتينجر، 1995، صفحة 132)

كما بادرت الدولة العثمانية، بعد اشتداد الضغط عليها بعد حروب القرم، ولإظهار حسن نياتها تجاه المسيحيين، إلى إصدار الخط الهمانيوني الشهر 1856، وهو القانون الذي يحدد حقوق الطوائف المسيحية، ويقر لكل طائفة بحقها في الحياة الطائفية المستقلة الخاصة بها، في كنف الدولة، وقد كانت هذه التنظيمات الجديدة بداية عهد جديد في فلسطين، بحيث

اشتدت فيه سطوة القناصل الأجانب بحجة حماية رعايا الأقليات
الطائفية، وكثرت فيه الإرساليات التبشيرية الأجنبية والبعثات
الاستكشافية. (حسن ياسر، 2006، صفحة 20)

كان للتنظيمات العثمانية أثر بارز على الطائفة اليهودية في فلسطين،
فقد تسرب العديد من يهود أوروبا المعروفين بالأشكنازيم، كما ابتدأت
طلائع من يهود روسيا القيصرية تصل إلى فلسطين عام 1882، وبرغم
أن عددهم كان قليلا جدا مقارنة باليهود الذين هاجروا إلى الولايات
المتحدة الأمريكية إلا أن الدولة العثمانية كانت تنظر إليها بعين الريبة،
بحكم أنها كانت قادمة من روسيا عدوها اللدود، أما بعد ولادة المشروع
الصهيوني، فقد كانت مخاوف الدولة تختفي أحيانا لتظهر في أحيان
أخرى، كانت تختفي وراء الدبلوماسية الحميدية - الهرتلية، لتظهر في
إصدار القوانين ضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ثم كان الفساد في
الإدارة العثمانية كفيلا محل التناقض بين هاتين السياستين. (الشناوي ،
1985، صفحة 969)

أعلنت الحكومة العثمانية في أواخر سنة 1881م، أنها تسمح بهجرة
اليهود إلى أي جزء من أجزاء الإمبراطورية غير فلسطين، شرط استبدال
جنسياتهم الأصلية بالجنسية العثمانية (حلاق، 1999، صفحة 90)، إلا
أن تكاثر القنصليات في القدس وموظفيها، وتشابك مصالح هؤلاء جميعا
اقتصاديا وتجاريا داخل البلد، أدى إلى تحول كل قنصلية إلى دائرة نفوذ
كبيرة تستطيع بحكم حصانتها الدبلوماسية، والامتيازات المعترف بها

قانونا بشأن حماية رعاياها الأجانب (منذ سنة 1856)، أن تقوم بالدور الأول في تسهيل دخول اليهود إلى البلد أولاً، وتوفير المستعمرات لهم ثانياً.

أصبحت كل قنصلية دولة داخل الدولة، وهو ما سهل من دخول اليهود الأوروبيين باعتبارهم مواطنين تابعين لهذه القنصلية أو تلك، وما عاد من داع لتطبيق القوانين العثمانية المعلنة بشأن شرط التنازل عن الجنسية الأصلية واكتساب الجنسية العثمانية، فكان بقاء هؤلاء على جنسياتهم الأصلية يستمر برعاية قناصلهم، إضافة إلى أنه أمر يصعب ملاحظته قانونياً (التتمة، 1991، صفحة 91)، وكذلك كان دور القناصل وموظفيهم كبيراً جداً في مرحلة الاستيطان التي تبدأ بشراء الأراضي، ثم الحصول على الرخص الرسمية للإشياء وبناء المستعمرات، وقد كان عدد من هؤلاء القناصل يهوداً أصلاً. كما اتبعت العديد من الوسائل والطرق للتحايل على القوانين منها تسجيل القناصل للأراضي والممتلكات بأسمائهم الخاصة ثم بيعها إلى اليهود. (SALAH, P. 153)

كما أن الفساد الإداري والرشوة التي كانت مستشرية في الإدارة العثمانية كان لها نصيبها في تسرب الأراضي إلى اليهود، لكن مع ذلك فقد كان في وسع أي مسؤول عثماني كبير أن يحد من التسريب والمخالفات القانونية إلى حد كبير، فوالي القدس رؤوف باشا (1876-1888)، كان صارماً ونظيف الكف، مما حمى سنجق القدس في عهده، فاضطر اليهود في معظم الحالات إلى شراء الأراضي في منطقة الشمال،

التي كانت تابعة لولاية بيروت، وقد ضغط القناصل الأجانب على
الدولة العثمانية حتى تم استبدال الوالي رؤوف باشا.

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- ❖ يمكن تلخيص السياسة العثمانية الحميدية إزاء الاستيطان
اليهودي الصهيوني في النصف الثاني من القرن 19م، بأنها رفضت
باسم القانون رفضاً قاطعاً لهجرة اليهودية إلى فلسطين.
- ❖ اتخذت الدولة العثمانية في ذلك جملة من الإجراءات وأصدرت
فرمانات توضح سياسة السلطان عبد الحميد الصارمة تجاه النفوذ
اليهودي الصهيوني في فلسطين.
- ❖ ألحق السلطان عبد الحميد الثاني القدس بالباب العالي مباشرة،
وعين عليها ولاية شرفاء أبرزهم رؤوف باشا للحد من التغلغل
الصهيوني.
- ❖ إن الدولة العثمانية التي كانت بيدها مقاليد الحكم للبلاد
العربية، وكانت بوصفها مقر الخلافة المعنية بالدفاع عن قضايا العرب
والمسلمين، وبرغم أنها نجحت في كبح جماح الحركة الصهيونية لفترة، إلا
أن تأسيس المستعمرات الأولى عام 1882، واستمرار التسلسل اليهودي
إلى فلسطين لم يكن له مبرر.
- ❖ سمحت الإدارات الضعيفة والمرتشية بتسلسل اليهود إلى فلسطين.

❖ ساهم ضعف الدولة العثمانية واضمحلالها، وتزايد ضغوط الدول الأوروبية عليها، وكثرة الحروب ضدها خاصة من روسيا وبريطانيا، بشكل واضح في دعم التسلسل اليهودي إلى فلسطين، حيث خاضت الأولى حربين كبيرتين وانتصرت فيها ضد الدولة العثمانية، كما دعمت الثانية التمردات الداخلية في البلاد العربية، ومنطقة البلقان وبحر إيجه.

التعليق رقم 01: علينا التفريق بين اليهودي* والصهيوني*، فاليهودي هو الذي يؤمن بالعقيدة اليهودية، أما الصهيوني فهو الذي يؤمن بعقيدة سياسية هي الصهيونية، ومن ثم فهناك يهود غير صهاينة مثل أعضاء جماعة ناطوري كارتا، وهناك صهاينة غير يهود مثل اللورد بلفور (المسيري، 1999، صفحة 43).

قائمة البليوغرافيا :

1. ياسر أحمد حسن. (2006). تركيا البحث عن مستقبل. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب.
2. طربين أحمد سعد الدين. (1993). فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
3. السلطان عبد الحميد الثاني. (1991). مذكرات السلطان عبد الحميد (الإصدار 03). (محمد حرب، المترجمون) دمشق: دار القلم.
4. حلاق حسان. (1999). موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (الإصدار 02). بيروت: دار النهضة العربية.

5. أوزدمير حسن. (2013). فلسطين في العهد العثماني وصرخة السلطان عبد الحميد الثاني. (وليد عبد الله القط، المترجمون) القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر.
6. التنشة رفيق شاكر. (1991). عبد الحميد الثاني وفلسطين. عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
7. أتينجر صموئيل. (1995). اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950). (جمال أحمد الرفاعي، المترجمون) الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
8. الشناوي عبد العزيز. (1985). الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها (المجلد 02). القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية.
9. المسيري عبد الوهاب. (1999). موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (الإصدار 01، المجلد 08). بيروت: دار الشروق.
10. العبد الله عيسى أسعد. (2016). السياسة الخارجية للدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876 - 1909. مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بيروت العربية، بيروت.
11. نصيرات فدوى. (2014). دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876-1908). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
12. الحوت نويهض. (1991). فلسطين التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (الإصدار 01). بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر.
13. SALAH, M. (S.D.). HISTORY OF PALESTINE. CAIRO: AL-FALAH FOUNDATION. □

